

اللباب في علل البناء والإعراب

والوجه الثاني أنَّ البَدَلَ كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر
هناك محذوف بخلاف الصفة وما أجري مجراها وفلمَّـا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً
في العمل فلذلك قدَّـر له عامل أغنى عن تقدُّم ذكره .
واحتجَّ الآخرون بأنَّـه لو كان له عامل يخصُّه للزم إظهاره إذ ليس هناك شيء ينوب عنه .
والجواب أنَّـ تقدم العامل وكون الثاني هو الأوَّـل أغنى عن لزوم تكـرر العامل وليس
كذلك الصفة ألا ترى أنَّـ المعطوف لـمَّـا كان غير الأوَّـل احتاج إلى ما ينوب عن العامل
فجاء بالحروف